تداعيات هجرة رؤوس الأموال الفلسطينية على الاقتصاد اللبناني (بنك انترا نموذجًا- 1948 -1967)

جهاد طربيه*

لقي الفلسطينيّون المبعدون من فلسطين، إثر حرب 1948، تأييدًا من قبل اللبنانيّين الذين استقبلوا الوافدين منهم بالترحاب، وقاسموهم مرّ الحياة وحلوها. وظلّت الحالة كذلك حتى سنة 1967، بعد هزيمة الجيوش العربيّة في حزيران من السنة نفسها.

كان لحرب 5 حزيران 1967 نتائج عديدة على الوضع العربي العام من النواحي النفسية والعسكرية والسياسية والاجتماعيّة. فمن الناحية النفسية شكّلت الهزيمة صدمة قويّة للوجدان العربي، وأطلقت موجة من النقد الذاتي تناولت مختلف وجوه الحياة العربيّة. وقد وقف المثقفون العرب يحلّلون ويتأمّلون.

فمن الناحية العسكرية الرئيسة لكل من مصر والأردن وسورية، أوقعت الحرب عشرات آلاف من القتلى في صفوف جيوشها، في حين لم تخسر إسرائيل إلا المئات.

ومن الناحية السياسيّة، سمحت الحرب لإسرائيل بالسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي العربيّة تفوق أضعاف مساحتها الأصليّة البالغة 20,770 كلم2، كما أصبح تحت حكمها مئات الآلاف من السكان العرب، فأطلق عليهم سكان المناطق المحتلّة، كما أصبحت إسرائيل تتمتع بمركز يسمح لها بالدفاع عن نفسها من خارج الاراضي العربية التي احتلتها سابقًا، إذ أعطاها الاحتلال عمقًا استراتيجيًّا ومناطق شاسعة فيها منابع النفط ومنابع المياه[1].

كذلك، ترتّبت على هذه الهزيمة العربيّة، النتائج التالية:

1 – بروز إسرائيل كقوّة عسكريّة مسيطرة في المنطقة، وبالتالي أصبحت الحدود اللبنانيّة الجنوبيّة مكشوفة، وساد الحكم اللبناني شعوره بالعجز عن الدفاع عن أراضيه ضدّ العدوّ، ما رفع شعار "قوّة لبنان في ضعفه"، وبرزت فكرة "الحياد اللبناني" في الصراع العربي الإسرائيليّ.

2– بروز المقاومة الفلسطينيّة وشعارات حرب التحرير والثورة الفلسطينية[2].

- نتائج الهجرة من الناحية الاقتصاديّة على لبنان.

بعد الحرب العربية – الإسرائيلية، أتى أكثر من 100 ألف لاجئ فلسطيني إلى لبنان. كما تحدّد بعض المصادر هذا العدد بنحو 170 ألفًا، من بينهم 30 ألف ماروني أكثريّتهم ممّن هاجروا إلى فلسطين خلال الحرب العالميّة الأولى وبعد ذلك. وقد أقام هؤلاء في منازل أقربائهم في لبنان.

بعض اللاجئين الآخرين الذين تمكّنوا من إخراج جزء من ثرواتهم من فلسطين وجدوا مأوى جديدًا لهم في لبنان أو هاجروا

مع أموالهم إلى أميركا الشمالية أو اللاتينيّة سنة 1950. حوالي مئة ألف من اللاجئين الفلسطينيّين لم يجدوا عملًا، لذلك اعتمدوا على مساعدات المؤسّسات الإنسانيّة، لكن مع قدوم العام 1975، فإن عدد اللاجئين في لبنان الذين حصلوا على مساعدات من الأونروا قد تضاعف. وبعض اللاجئين الفلسطينيين أصبحوا سريعًا متنفذين في الاقتصاد اللبناني[3].

لم يكن الفلسطينيون في لبنان جميعهم من سكان المخيمات، فأقام خارج المخيّمات الأثرياء منهم، وأكثريتهم من المسيحيّين، واندمجوا مع البرجوازية اللبنانية، وجزء كبير منهم تمكّن من الحصول على الجنسيّة اللبنانيّة. ونظرت البرجوازية اللبنانية إلى هؤلاء الفلسطينيين المجنسين كدخلاء غير مرحب بهم. في الحقيقة، لقد كانت البرجوازيّة الفلسطينيّة ذكيّة موهوبة نافست مثيلتها اللبنانيّة في حقل اختصاصها التجارة والخدمات وفاقتها[4]. وعلى الرغم من أن البرجوازية الفلسطينيّة نادرًا ما قُبلت من قبل اللبنانيّين كمواطنين حقيقيّين، إلا أن الكثير من الفلسطينيين المجنسين شقوا طريقهم نحو المجتمع اللبناني بسبب نجاحهم ونالوا الهويّة اللبنانيّة حتى الذين استمرّوا منهم في التفكير بأنفسهم كفلسطينيين، كانوا منقسمين بشكل عميق في الحياة الوطنيّة اللبنانية، ولم يقدموا سوى خدمات لفظية لفلسطينيهم، ما عدا القلائل الذين كانت لهم طموحات فلسطينيّة قياديّة[5].

بعيدًا من السياسات والأحداث السياسيّة في هذه الدراسة، لا بدّ من التوقف عند عارض خطير طرأ على الحياة الاقتصاديّة وشكّل هزّةً في عالم الاقتصاد في لبنان، وتمثّل بما سُمّي "**هزة بنك انترا**".

وإذا كانت اتفاقية القاهرة قد اعتبرت، من خلال الأحداث التي آلت الى هذه الاتفاقية، علامة ضعف في سياسة الدولة سنة 1969، فإن التراكمات التي أوصلت إلى كارثة انترا، عُدّت ظاهرة مرض الجسد اللبناني سنة 1966. وهكذا يكون لبنان قد عانى، في هذه الحقبة من حكم الرئيس شارل حلو، من هزتين ضربتا أسسه: واحدة سياسيّة، والثانية اقتصادية ماليّة.

وبما أنّ مؤسّسة بنك انترا قامت على كتفي رجل واحد هو يوسف بيدس، فمن المفيد أن نتعرّف على شخصيّة هذا الرجل وتاريخه. فكما قام تناقض حول حياته وأعماله، لفت التناقضات حول نسبه وأصوله؛ فمن قائل إن كلمة بيدس ذات أصل يوناني معناها "الشجاع"، ومن قائل إنّ العائلة تتحدّر من أسرة عربيّة تنتمي إلى قبيلة الغساسنة.

عام 1858 غادر وفد من الحجاج الأرثوذكس مدينة بطرسبرغ لزيارة الأماكن المقدسة في القدس. وكان بينهم غريغوري بيدس (جدّ يوسف)، وكان شديد الإيمان، فعمل خادمًا في الكنيسة الأرثوذكسيّة في القدس ثم تزوج ورزق بخليل (والد يوسف) الذي أتقن العربيّة واشتغل بالتعليم[6]. ثم انتقل خليل بيدس إلى القدس، حيث عاش هناك، حتى هجرته عام 1948 إلى بيروت، وكان خليل بيدس بارعًا في الخطابة، وقد شهدت مدينة القدس عام

1920 أروع خطاب له أدّى به إلى السجن، وحكم عليه بالإعدام، وكان موضوع الخطاب الوقوف في وجه الذين يبيعون الأراضي لليهود، ثمّ خفّف حكم الإعدام إلى خمس عشرة سنة عن طريق حاكم البلاد الجديد اليهودي هربرت صموئيل، ثم أخرج من السجن طمعًا في الحصول على تأييده. أصدر خليل بيدس مجلة "النفائس العصرية"، وظل يكتب في القدس ويعلّم حتى تركها سنة 1948 إلى بيروت، وتوفي فيها سنة 1949، تاركًا إرثًا كبيرًا من المؤلّفات. وقد أغراه الفرنسيّون بتملّك قصر، ليقوم بدعاوى سياسيّة ضد الوجود البريطاني في فلسطين، فرفض، مع أن الانكليز كانوا قد سجنوه في السابق[7].

من هنا، نطرح الأسئلة التالية:

– مَن هو يوسف بيدس، وأين وُلد؟
– هل حقّق بيدس ما كان يبغيه من تحقيق حلمه وهو إنشاء بنك تمتدّ جذوره إلى المناطق الخارجيّة، وتضرّ بمصالح الاقتصاد الداخلي؟ وهل حاربت البنوك في الداخل (أي داخل لبنان) البنوك التي أنشأها بيدس في الخارج؟
– إلى أي حد كانت أسس امبراطورية بيدس قوية؟ وإلى أي حد كان القطاع المصرفي في لبنان متينًا؟
– هل الخطأ على يوسف بيدس وحده والهجرة الفلسطينية أو الخطأ على عاتقه وعاتق النظام المصرفي اللبناني والأطماع الخارجية؟ وما كان موقف الدولة اللبنانية ابان أزمة أنترا؟

هذا ما نبيّنه من خلال البحث التالي.

في القدس، وُلد يوسف بيدس، الابن الثاني، ودرس في مدرسة "السان جورج" للصبيان التي باتت تُدعى مدرسة المطران، ولا يمكننا أن نرد تعلّق بيدس بتجارة المال إلى أحداث معيّنة في نشأته، لكن عُرف عنه حبّه للحساب في صغره، وتعلّقه بمادة الرياضيّات في الثانويّة. كما عرف بحبّه للنقاش، وتدرّجه في القيام بحسابات البيت.

عمل في الوظيفة العامّة وانتقل بعد ذلك للعمل لدى بنك راركلس، ومن ثم لدى البنك العربي[8]، ثم أصبح مدير عام البنك العربي عام 1943، وأصبح للبنك فروع في مصر وسوريا ولبنان.

ظلّ يوسف بيدس يعمل في البنك العربي في القدس حتى نشبت الحرب الفلسطينيّة عام 1947. وقد راسل أخاه الموجود في انكلترا، يسأله عن قضيّة هجرته للعمل في كندا، لكنّه لم يوفّق. ثم تزوج من وداد سلامة عام 1946[9].

يقول مدير "بنك انترا" السابق في نيويورك يوسف سلامة، في ذلك: تعرّفت إلى يوسف بيدس في القدس، قبل صدور قرار تقسيم فلسطين بعدة أشهر، يوم جاءنا طالبًا يد أختي من خالي منير أبو فاضل. وبعد حفلة الزواج بعدة أشهر وقبل سقوط القدس في أيدي "العصابات الصهيونية"، غادرت القدس مع جدتي إلى بيروت، كما غادرها يوسف وعائلته أيضًا. وفور وصولنا إلى لبنان استأجر يوسف بيتًا له في سوق الغرب، حيث بدأ يحضّر نفسه لتحقيق الحلم الذي كان يراوده طوال حياته[10].

والمعروف عن عاداته في العمل، أنّه يدخل المكتب أول الموظفين، في الساعة السابعة والنصف صباحًا، ويكون آخر المغادرين، إذا أراد توجيه ملاحظة إلى موظف، لا يفعل ذلك عن طريق الهاتف، بل يتوجه إليه شخصيًّا يحادثه. لما أصيب أحد موظفي المصرف بمرض في إحدى عينيه، أرسله إلى واشنطن على نفقته الخاصة، حتى ينال العلاج اللازم[11].

كان بيدس يخاف ركوب الطائرات. وقد بدأ هذا الخوف عنده في ثاني رحلة له إلى لندن عام 1952، عندما هبطت الطائرة التي أقلّته إلى روما هبوطًا اضطراريًّا، فعاهد نفسه بعد الحادث على أن لا يركب طائرة. وكانت أول رحلة له بعد الحادثة، على ظهر سفينة في عرض البحر. إلاّ أن السفن كانت تأخذ من وقته أكثر مما كان لديه، فعاد إلى الطائرة. وقضى حياته المهنيّة متنقلًا بواسطتها بين فروع البنك في قارات العالم المختلفة، رغم أنه ظل يخاف من ركوبها. والمعروف عنه أنّه لم يتقن إلى جانب لغته العربيّة إلّا لغة واحدة هي الإنكليزيّة[12].

في بيروت، كانت البداية العمليّة له، في تأسيس مكتب للصيرفة، مع صديقيه إميل مسلّم ومنير حداد وبمشورة منير أبو فاضل. وقد اقترح بيدس لتسميته اسم "International Traders"، أي "التجّار العالميّون"، الذي اشتقت منه فيما بعد كلمة "Intra"، وتمكن الثلاثة من تجميع مبلغ 12 ألف ليرة، جعلوه رأسمال المكتب، واختاروا مقرًّا لهم الوسط التجاري في العاصمة[13].

وكان بيدس يتمتع بنظر ثاقب، ورؤية نفاذة في عالم المال. فقبل عشر سنوات من بروز الدول العربية المنتجة للنفط، قال لدايفد روكفلر: "في المستقبل القريب سيزور وزراء ماليّة الدول الرأسماليّة الغربيّة، ورجال أعمالهم كلًا من الرياض والكويت وأبو ظبي وقطر، حاملين قبّعاتهم استجداءً للقروض والأموال السائلة[14].

كان ليوسف بيدس فلسفة خاصة في عالم المال؛ فقد اعتمد النظرية الألمانية التي تقول إنّه لا يجوز للمصارف أن تتصرف كل يوم وكأن سحب الودائع كلّها حاصل غدًا، وبالتالي الاكتفاء بنسبة بسيطة من الاحتياط في حال ازدياد السحوبات وان الودائع تحت الطلب العادية توازي نفسها بنفسها بشكل مقاصة أي ما يأتي للمصرف يوازي تقريبًا ما يسحب. وفي حال حصول هزة اجتماعية أو اقتصاديّة وجب على الدولة التدخل وإعادة الثقة والاستعداد دائمًا لمواجهة احتمال حدوث سحوبات كبيرة[15].

بهذه الفلسفة تمكّن من السير بمكتب صغير في أدغال السوق الماليّة في بيروت، ثم تطور به إلى أعلى، ويقول: "أقمت مكتب صرافة بسيطًا، تطوّر بعد جهد كبير إلى بنك صغير، أصبح فيما بعد نواة للصرح المالي الضخم، الذي وفقت إلى تشييده أنا وزملائي خلال خمسة عشر عامًا[16]، بالإضافة إلى ذلك، ان استقرار البرجوازيّة المدنيّة في بيروت مع رؤوس أموالهم وأمثالهم من الوافدين الفلسطينيين أعطى دفعًا للاقتصاد اللبناني الذي تخلّص من منافسة مرفأ حيفا[17].

إن النموذج المثالي لنقد ايمان البرجوازية الفلسطينية للحياة الوطنية اللبنانية كان بنك انترا الذي نما من مكتب صغير للصيرفة ليصبح البنك الأول الرائد في بيروت مع فروع في كل العواصم العربيّة والعواصم المالية الأساسيّة في أوروبة الغربية وأميركا الشماليّة والجنوبيّة.

وعلى الرغم من أنّ عددًا من رجال الأعمال اللبنانيّين من أصول غير فلسطينية كانوا من المشتركين في إدارة البنك، إلا أن نجاح البنك كان بفضل العبقرية المالية لمؤسّسه الفلسطيني يوسف بيدس وشريكه الفلسطيني بدر الفاهوم. ومهما كانت أخطاؤه، كان بنك انترا فخر ومجد الفلسطينيين في لبنان وصرحًا عظيمًا للإنجازات الفلسطينيّة في أماكن الشتات[18].

لقد تمكن بيدس عام 1951، بالمساهمة مع منير أبو فاضل ومنير حداد، من الحصول على رخصة مصرف برأسمال 6 ملايين ليرة، ما لبث أن زاد عام 1953 إلى 12 مليون ليرة، ثم إلى 60 مليون ليرة سنة 1962، وكان من المفترض أن يتصاعد إلى 120 مليونًا سنة 1966، لولا الكارثة التي حلّت. وقد اتخذ المصرف مقرًّا له في البداية، في بناية بيضون، تجاه مجلس النواب اللبناني، ثم انتقل إلى مبناه الخاص في باب ادريس[19].

عاصر بيدس في أعماله المصرفية، ثلاثة عهود رئاسيّة: عهد الرئيس كميل شمعون (1952-1958)، وعهد الرئيس فؤاد شهاب (1958-1964)، وعهد الرئيس شارل حلو (1964-1970). ويبدو أنّه في العهد الأول كان في مرحلة التأسيس، وفي الثاني وصل إلى الأوج، في قوته ونجاحه، وفي الثالث بدأ بالانحدار، فالسقوط. ويشير هو نفسه، في رسالته التي وجهها إلى اللبنانيين، من منفاه في سويسرا، في آب 1968، وكانت آخر رسالة له قبل إسدال الستار على حياته ونجاحه، إلى الهجومات الثلاثة التي شُنّت عليه، بسبب نجاحه وتثبيت أقدامه في السوق المالية: "في أيامنا الأولى في بنك انترا، قبل أن يجتذب نموه انتباهًا كافيًا، تُركنا وشأننا نعمل بسلام. ولقد نجحنا ونمونا سريعًا. آلت إلينا مشاريع عدة من أيد أجنبية، نقلناها إلى أيد لبنانيّة ومضينا في طريقنا لبت مصير عدد من أهم المؤسّسات الخاضعة للسيطرة الأجنبية في لبنان. وآنئذ كشّرت المعارضة عن أنيابها. ففي سنة 1954 شُنّت أول حملة صحافية ضد بنك انترا وضدي أنا شخصيًّا. لكن مهاجمينا لم يفلحوا قط في مواجهة ما أبدينا من التحدّي. وكان هجومهم أرعن وعديم الأثر. وخرجنا من هذه الأزمة دون أن يمسنا سوء، وواصلنا عملياتنا بحيويّة دفقة متجددة. ومضينا قدمًا حتى تجاوزنا الحد الذي وضعناه لأنفسنا في البدء. واستولينا في بعض الحالات على شركات أجنبية كبرى، ظلّت حتى الآن تسيطر على مؤسسات لبنانيّة شتّى[20]. وسنة 1962 جاء الهجوم الثاني، وكان أيضًا في صورة حملة صحافية ضد البنك أو ضدي أنا شخصيًا. إلا أنه كان أبعد مدى من سابقه، وأشدّ ضراوة مما لا يقاس. لكن مغزاه الحقيقي،

في رأيي، كاف أنه برغم ما انطوى عليه من ثلب وتجريح، وبرغم خطره المهدد للاقتصاد اللبناني عامة، لم ترتفع يد أي مسؤول احتجاجًا عليه، ولم تحرك السلطات ساكنًا لوقفه، أو حتى لتخفيف حدته على الأقل. وبرغم استمرار الحملة شهورًا عدة، فإننا خرجنا منها بسلام، بل زدنا على قوتنا. ومضينا 4 سنين من بعد، نقوم بأعمالنا، وننشر فروع البنك في شتّى بقاع العالم، وننقل إلى الملكيّة اللبنانيّة مشروعًا تلو مشروع"[21].

ومن المصاعب التي واجهت قيام بنك انترا ما يذكره يوسف سلامة: "كان بنك انترا يحمل في طيّاته بذور التنافس والصدام مع الأنظمة القائمة في المجتمع اللبناني، الرافض أبدًا استيعاب المقدرة الفلسطينية المميّزة، وكان يحمل أيضًا بذور تنافس مستتر مع المصارف العالميّة الضخمة التي كانت تخطط مع حكوماتها لتخطّي سوق بيروت ومؤسّساته المصرفيّة، وإلا ستناط وتعبد طرق لامتصاص الفائض من الأموال المتزايدة والمتراكمة في حسابات الدول العربيّة المنتجة والمصدرة للنفط"[22].

ويتحدث بيدس عن الهجوم الثالث في سنة 1966، فينتقل من مرحلة الدفاع الى مرحلة الهجوم، بعد أن بات له في صحافة لبنان وصحافة العرب مركز مرموق، إلا أن الخصوم اختاروا الوقت المناسب للهجوم: "في تشرين الأول 1966 شنّ الهجوم الثالث ضدّنا، وحقق مدبّروه – وقد تزودوا بخبرة مستفيضة من محاولتيهم السابقتين– قدرًا من البراعة، يدعو إلى الدهشة، ويوحي بالاحتراف. واختاروا له أنسب وقت. فإذا ذاك كان ضيق عام في تسهيلات التسليف العالمي[23]، وكان لبنان يلقى صعابًا في إبقاء أموال العرب داخل البلاد، كان ذلك وقتًا مثاليًا لشنّ هجوم على أيّ بنك: وكان هو الذي اختاروه لشنّ هجومهم الثالث والمميت على بنك انترا"[24].

وما من شك في أن تدفق الرساميل الفلسطينية على لبنان – بعد نكبة فلسطين سنة 1948– كان له أثر كبير في قرار بيدس تحويل شركته التجارية الى مصرف. ويقدر البعض، ولو ببعض المبالغة، هذه الرساميل التي انتقلت الى لبنان في حدود 150 مليون جنيه استرليني، يُضاف إلى ذلك تدفق البترول في الجزيرة العربية. لقد تمكن بيدس، ربما وحده دون سواه، من أن يرى ما لم يتمكن آخرون من رؤيته، وهو المستقبل الذي يتبلور في بيروت، وتتضح معالمه عامًا بعد عام. فالرساميل في منطقة الشرق الأوسط، الشديدة الحساسيّة، تتحرّك بسرعة، يدفعها عامل الخوف والقلق، متجهة نحو منطقة أمان. وكانت بيروت مركزًا فريدًا آمنًا، يكفي المرء أن يراه ويدرك أهميته، وحتى يحلم بتأسيس مصرف طموح، يعرف كيف يستفيد من خوف الخائفين من جهة، ويعرف من جهة ثانية كيف يستثمر أموالهم بصورة سريعة بارعة تحقق له أفضل النتائج، وتحقق له أعلى الأرباح[25].

خدمته الظروف أكثر، وأحاط به الفال الحسن، فكأنما كان بيدس على موعد مع القدر، فالتأميمات في البلاد العربيّة بدأت تشتدّ؛ ففي مصر، إثر ثورة الضباط الأحرار

في تموز 1952، وفي سوريا، إثر انقلاب مشابه، وفي العراق كذلك، وكان الرأسمال العربي يبحث عن مكان لنقل الأموال إليه، بدل البلدان الأصلية التي كان بدأ فيها الحديث عن الاشتراكية والتأميمات، ولم يجد أفضل من بيروت. وكان بيدس متوقعا تلك الخطوة ومنتظرًا أيامها، وقد جند من أجل ذلك زملاءه وشركاءه في إدارة المصرف لقطف الثمار في أوانها. وهكذا تدفقت الأموال على مصرفهم، وقد أدى ذلك النجاح إلى إثارة السخط عليه، وتأجج نيران الحقد والحسد في نفوس خصومه، والناس غالبًا ما تحسد المتفوقين، لأنهم حين يقيسون أنفسهم بهم، يجدونها مقصّرة، فيشعرون بالضعف. من هنا يتولد الحسد. وكان منطق الأمور يفرض عليهم الرد على بيدس، ودفع التحدي، وكان مصير الاقتصاد، ومصير الشعب، آخر ما يحسب له في هذه المجزرة المصرفية، التي تشتد عنفًا يومًا بعد يوم كلّما افتتح مصرف جديد، أو قدم أمير جديد من الشرق، أو أطلت وديعة خائفة عبر مطار بيروت، تبحث عن السلامة، في ربوع لبنان الهادئة[26].

هنا لا بدّ من التوقف عند حادثة ذات مغزى، أوردتها مجلة "لايف" التي نقلت حديث يوسف بيدس الأخير سنة 1968، وأوردها الياس الديري في كتابه "من يصنع الرئيس؟"، والفقرة حول المرشح بيار إدّه: في كواليس الكواليس، بيار إدّه الرجل بعيد عن الناس، بعيد، يعيش حياة عائليّة شبه مقفلة، في حلقة أصدقاء ضيّقة، تكاد تكون بعيدة عن علاقاته العامّة، سياسيّة ومهنيّة... رغم انفتاحها أحيانًا، في حفلات غدا بعضها مثالًا، كتلك التي أقيمت على شرف زوار أجانب، وقالت مجلة "لايف" إنّ نجمها كان "الببغاء" الأزرق الذي ردّد طيلة السهرة "فليسقط يوسف بيدس"[27].

وتحليلنا للأمور أن بيار إده كان قد أسّس، في خريف 1958، بنك بيروت الرياض مع مجموعة من رجال الأعمال اللبنانيّين والسعوديّين، وانتُخب رئيسًا لمجلس إدارته[28]، أي أن عداوة "الكار" كانت تجمعه مع بيدس. وإذا عرفنا أن الببغاء لا يكرر قولًا إلا إذا سمعه من سواه، وإذا صدقت رواية مجلة "لايف" الأميركية، فعندئذ يمكننا وضع علامة استفهام حول دور إدّه في إفلاس انترا. يُضاف إلى ذلك الواقعة الثابتة، وهو من أمراء البترول، الذي بادر إلى سحب مبلغ عشرين مليون ليرة دفعة واحدة على عتبة الإجهاز على البنك في تشرين الأول 1966[29]. ومع رواية الياس الديري لهذا السر الغامض تكتمل الصورة لدينا. ويرفض إده البوح اليوم بحقيقة موقفه إزاء الإفلاس الكبير الذي اتهمه البعض بأنه شجع عليه. ويقول إن الأيام ستكشف يومًا أسرار تقرير وضعه، وكان سريًّا إلى درجة أنه تولى ضربه على الآلة الكاتبة بنفسه، ذات ليلة، ليسلمه إلى رئيس الجمهوريّة. ترى هل لا يزال التقرير في محفوظات القصر، أم أنه ذهب مع ما ذهب من موجودات "انترا" وحقائقها وأسرارها[30]؟

نربط ذلك كله إلى ما يلي: إن بيدس كان يشنّ حملة شعواء على الأجانب المسيطرين على السوق المالية في بيروت

عن طريق عملاء لهم لبنانيّين، وكان يعتبر أن نفوذ هؤلاء الأجانب هو المتدخل في اعتدال مسيرة أي رجل طموح، ولا ينطبق ذلك على رجل الأعمال السعودي وسواه:

لقد كان من الواضح أنّ جلّ الأعمال المهمة في لبنان، تسيرها مصالح أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وكان هذا أشبه بالأمر الطبيعي، نظرًا إلى أن لبنان لم يكن تخلص بعد من الانتداب الفرنسي سوى منذ وقت قصير، وإلى أن أموال النفط المتدفقة من منطقة الخليج، كانت جعلت لبنان هدفًا بارزًا لمصالح الأعمال الفرنسيّة والبريطانيّة والأميركيّة، حتى بعد انتهاء الإنتداب[31].

ويضيف بيدس قائلًا: "كما كان جليًا أيضًا أنه لا يمكن إحراز أي تقدم اقتصادي، بل أي استقلال سياسي حق، دون إحراز الاستقلال الاقتصادي أولًا. وما كان مستطاعًا بلوغ هذا، كما كنت أعلم علم اليقين، إلا بإسباغ الصبغة اللبنانية الحقة على ذلك العدد الزاخر من المشاريع اللبنانية بالاسم. وإن كانت في الواقع في براثن المصالح الأجنبيّة"[32].

ويشير بيدس في السياق نفسه، إلى فئة المحاسيب من . اللبنانيّين التي تخدم الأجنبي: "وأنا أعلم علم اليقين أيضًا، أن هناك جماعة من أبناء لبنان، قليلة العدد، لكنّها عاتية السلطان والنفوذ، هذه الجماعة لا تنتمي إلى أكثر من 50 أسرة ظلّت تعتمد حتى تعيش، منذ أيام الانتداب، على خدمة المشاريع الخاضعة لسيطرة أجنبية في لبنان، إنّما بشكل مستتر"[33].

هل ان تلك الطغمة من اللبنانيّين العاملة في ركاب الأجانب هي التي قضت على بيدس؟ وما كان السبب؟ لا شك في أنه المنافسة، وتضارب المصالح. وقد أثار الرجل أنظار الكثيرين، وقام بسلسلة من الأعمال الباهرة، التي كادت أن تكون من المعجزات، وهو يسرد بعضًا منها بنفسه:

"في تشرين الثاني 1951، أنشأنا أول مصرف لبناني، بموجب "قانون الشركات اللبناني" هو انترا، برأسمال 6 ملايين ليرة. يتوجب دفع 25% منها. لم يلق تشكيل بنك انترا ترحيبًا على الاطلاق، من فروع المصارف الأجنبية التي كانت قائمة، لخشيتها من المنافسة. كما لم يلق ترحيبًا من الشركات الكبيرة العاملة في البلاد. وفي خلال اثنتي عشرة سنة أنشئ 72 مصرفًا آخر.

خلال المدة المذكورة أنشأنا 13 فرعًا في لبنان، وفروعًا عديدة في سوريا والأردن والعراق وقطر وسيراليون وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة وإيطاليا وسويسرا"[34].

في عام 1955 أسس بيدس فندقًا ضخمًا هو فندق فينيسيا بملايين الليرات وتبعه شركات عقارية عدة، ثم اشترى أسهم شركة بريطانية في شركة طيران الشرق الأوسط، واتجه إلى شراء أسهم الشركة المنافسة أيضًا، محاولًا توحيد الشركتين بعد مفاوضات وصعوبات وعراقيل استمرّت سنة كاملة. خطط لتوسيع مدينة بيروت بردم جزء من البحر شمال المدينة. هذا المشروع الذي نفذ لاحقًا واعتبر معاصرًا. كان يحلم بالربح عن طريق حل مشكلة التفاح في

لبنان، بإنشاء شركة مختلطة للتبريد، والمباشرة ببناء براد كبير لها، ما لبثت أن توقفت مع بدء الكارثة، بعد بدء العمل فيه. أنشأ بيدس شركة مونتغردي للعقارات والخدمات وكانت المؤسّسة الأولى والوحيدة التي تبني المساكن لموظفيها، بدأ العمل على الفور ببناء مدينة صغيرة جديدة باسم "مونتغردي"، وخلال مدة قصيرة تم بناء 100 مسكن. استدعاه رئيس الجمهورية كميل شمعون ذات يوم من سنة 1955، وبحث معه مسألة إنشاء بنك للتسليف الصناعي والزراعي والعقاري، فأنشئ البنك المذكور لتلبية حاجات المزارعين والصناعيين[35].

كان بيدس رجل أعمال ناجحًا، ومغامرًا بطبيعته، لأنّ المتردد لا يمكنه جمع كل تلك الملايين، وكان دؤوبًا صبورًا في طلب ما يسعى إليه. فقد استغرق حصوله على أكثرية أسهم شركة مرفأ بيروت مدة أربع سنوات، وحصوله على أكثرية أسهم شركة راديو أوريان، التي أنشأها الفرنسيون، مدة ثماني سنوات.

وكان أول من قال: إن الأموال في الملمات هي أسرع إلى الهرب من أصحابها، وان المال هو الجبان الأكبر، كما كان يؤمن بأن قيمة النقد هي عرضة للذوبان البطيء المستمرّ، وان توظيف الأموال بحكمة هو أهم بكثير من جمعها[36].

وكان بيدس رجلًا عالميًا، فهو وإن أحبّ بيروت وتعلّق بها، إلا أنه كما تبدو طبيعة أعماله، رجل كل المدن، وليس رجل مدينة واحدة، لذلك كان العالم كله وطن انترا، والربح هدفه، حتى أطلقت عليه مجلة "المصارف" في عدد من أعدادها، أمام صورته على الغلاف، لقب "الرابح الأكبر"[37]. لكنه كان كذلك إلى حين، إذ أصبح فيما بعد "الخاسر الأكبر".

هل كان الميل إلى الترف، لدى بيدس، وحبّ التملّك للأشياء الفريدة والثمينة، وحبّ التوسّع في كل الأقطار، والانفاق من دون حساب، هو الذي عجّل في تحويل امبراطوريّته نحو المغيب؟ أم ان الظروف تغيّرت والأحداث العالميّة جلبت الشؤم لهذا الاقتصاديّ الكبير، ولم يحسب هو لغدر الزمان حسابًا؟ إن الرئيس شارل حلو يعيد أسباب ذلك إلى التوسع الكبير في أعمال بيدس: لانهيار انترا أسباب أهمّها السبب الرئيس لانهيار كل امبراطورية، وهو اتساعها. فالتوسع يترافق مع مغامرات أحيانًا ناجحة، وأحيانًا فاشلة، وفي كل الأحيان خطرة، إذ تكفي كبوة واحدة للقضاء على كل ما سبق من نجاح. فكيف إذا تعددت الكبوات؟[38].

ويوضح الرئيس حلو أنه قد تجمع لديه، حول هذه القضية، أكوام من الملفات والتقارير وآراء الخبراء، وأحكام القضاء والتعليقات والدراسات، يستخلص منها أن بنك انترا لم يتعرض لأية مؤامرة مقصودة، بل ان صاحبه المسؤول عنه قد أوقع نفسه في المأزق، ونضيف ان النظام المصرفي اللبناني لم يكن قابلا على ايجاد حلول للأزمات المصرفية. كما يرد الرئيس حلو على بيدس في موضوع اللقاء بينهما في صيف 1966، وينبغي أن يكون قد طلبت

منه الرئاسة تمويل مشاريع عائدة للدولة اللبنانية، بل ان بيدس هو الذي طلب مقابلة الرئيس في 23 آب 1966، واستغرقت المقابلة نصف ساعة تمامًا، حيث طلب بيدس تسليفه أموالًا من المصرف المركزي، لقاء ضمانة أسهم يملكها انترا[39]. فأحاله الرئيس إلى حاكم مصرف لبنان وإلى وزير المالية عبدالله اليافي. وكان الجواب أن مجلس الحاكميّة قد اتخذ منذ مدة قرارًا بعدم التسليف، خاصة لقاء أسهم، خوفًا من التضخم والتأثير على الليرة اللبنانية.

لم ينتظر بيدس جواب رئيس الجمهورية، بل سافر إلى فرنسا، معلنًا أنّه سيعود بعد مدة. ولم يعد. وأرسل في منتصف أيلول موفدًا خاصًا، استقبله مدير عام غرفة الرئاسة الياس سركيس. وقد طلب الموفد المساعدة الفورية من الحكومة، ومن البنك المركزي، إلاّ أن الوضع كان قد انقلب تمامًا، فالمال المطلوب لم يعد لتمويل المشاريع اللبنانيّة، بل لإنقاذ انترا[40].

ويعيد الرئيس حلو أسباب تعثّر بنك انترا إلى ذلك القرار الذي اتخذه مجلس إدارة بنك انترا في 25 نيسان 1964، وأعطى فيه رئيسه يوسف بيدس، أوسع الصلاحيات مثل إنشاء شركات مالية وتجارية، إلى الحد الذي يراه مناسبًا، لأن ذلك القرار يعتبر بحد ذاته مخالفة كبيرة لكل الأعراف والأنظمة المصرفية في العالم، كما لقانون النقد والتسليف[41].

أما مجلة المصارف في عددها رقم 39، فكانت السباقة في دق ناقوس الخطر، وذلك قبل بداية الأزمة بعشرة أشهر. فقد كان الناس يودّعون عام 1965 ويستقبلون عام 1966، عندما جلست أسرة تحرير المجلة تتصور ماذا سيكون من أمر الوضع الاقتصادي في لبنان خلال 1966. وبعد مداولات واستعراض جميع وجهات النظر، جاء في افتتاحية المجلة تحت عنوان "1966: عام سعيد؟"[42].

وتضيف افتتاحية "المصارف" قائلة: والسؤال المهم هنا هو: ما دام جزء كبير من المال المتحرّك قد تجمّد، وجزء كبير يأخذ سبيله إلى الخارج، فما الذي يبقى في السوق إذن من السيولة المالية. ما الذي يبقى عند المصارف لتسلف بالسياسة نفسها التي درجت عليها في الماضي؟

وتخلص الافتتاحية إلى القول: من هنا يمكن القول إن الوضع الاقتصادي المرتقب عام 1966، سيكون عام الحاجة المتزايدة إلى السيولة الماليّة. وإذا لم يتمكن البنك المركزي من إيجاد حلول عملية، فإن هناك مجالًا كبيرًا لتوقف مؤسسات عديدة، ومؤسسات كبرى بنوع خاص عن العمل. وليس في الجو ما يشير إلى أنّ أموالًا جديدة ستتدفق على البلد، خصوصًا بعد أن وجد المتموّلون العرب مجالات جديدة لهم في أوروبا وأميركا، وفي بلادهم بالذات مقابل هذا كله، يجب القيام بعمل ما[43].

ومن الطبيعي أن افتتاحيّة العدد المذكور كانت تشير بوضوح إلى ما يمكن أن تعانيه مؤسّسة مصرفيّة كبيرة مثل "انترا"، فيما لو استمرّت الحالة على ما هي عليه.

لقد بدا في ذلك الوقت أن السوق الماليّة اللبنانيّة مقبلة على ظروف صعبة، نتيجة

لازدياد الاغراءات في الخارج، وفي طليعتها الفوائد المرتفعة، التي بلغت في اليابان 9%، وفي بريطانيا 8%، وفي الدانمارك 6,5%، وفي السويد 6%. وكانت الأزمة تزداد حدة، يومًا بعد يوم، دون أي محاولة لإيجاد العلاج، فالفوائد ترتفع بشكل ملحوظ، والطلب على القروض يزداد بصورة مضطردة، ومشكلة نقص السيولة الماليّة العالميّة تبرز بعنف، دون أن تفكّر الدولة بأن هذا معناه خطر كبير على الودائع في لبنان، لأنّ أصحاب الودائع، في هذه الحال، ينقلون حتمًا أموالهم إلى حيث يحصلون على فوائد أعلى وشروط أفضل[44].

في مثل تلك الظروف الضاغطة، لجأ ممثّلو بنك انترا كنجيب صالحة ويوسف سالم، إلى طلب تسليفات من المصرف المركزي، وقد وافقت الحاكميّة على طلبهم في 5 تشرين الأول 1966، وتقرّر إعطاؤهم مبلغ 15 مليون ليرة، مقابل تسلّمها أسهمًا من البنك. هناك من قال إنّ عملية تسليم الأسهم خلقت الذعر بين المودعين، مما أدّى إلى عجز بنك انترا. والصحيح، في رأي الرئيس حلو، أن عجز البنك كان سابقًا للاتفاقيّة ومسببًا لها. ومن الثابت أن سحوبات الودائع من فروع بنك انترا في الخارج، كانت بدأت في منتصف سنة 1966، وان صغار المودعين في لبنان راحوا يسحبون ودائعهم منذ 3 تشرين الأول، أي قبل الاتفاقيّة[45].

ويلخص الرئيس شارل حلو هذه المرحلة الحرجة بما يلي: في الفترة الممتدة من 3 إلى 14 تشرين الأول 1966، بلغت السحوبات من بنك انترا عشرات الملايين. وأخذ أعضاء مجلس الإدارة، وعلى رأسهم نجيب صالحة، الذي كان قد انتُخب رئيسًا لمجلس الإدارة بالوكالة، نظرًا لغياب الرئيس الأصيل، يلحّون على السيد بيدس، لكي يحوّل لهم ما يستطيع تحويله من مبالغ في سائر فروع البنك، لاسيّما في نيويورك، إلاّ أن هذه الأموال كانت قد جمّدت أو سحبها أصحابها. وفي الوقت نفسه كانوا يلحّون عليه بالعودة، فكان ردّه الاستمرار في التنقل بين نيويورك وباريس[46].

وبقيت أحوال البنك تتخبط في خضمّ هذه التناقضات وهذا الغموض، حتى نهار الجمعة 14 تشرين الأول 1966، إذ تجمهرت حشود المودعين أمام فروع البنك في بيروت، مطالبين بأموالهم، ولكن عبثًا. وتمركزت قوات الدرك أمام المصرف، للحؤول دون أعمال العنف. أما المسؤولون عن انترا، فبعد أن كانوا قد استنفدوا الـ15 مليون ليرة، المعطاة لهم من البنك المركزي، تجاوزوا المبلغ ومضوا في سحب الشيكات على البنك المركزي، حتى بلغت قيمة الشيكات الجديدة 8 ملايين ليرة إضافيّة، فلم يستطع البنك المركزي أن يتجاوب مع هذه التجاوزات[47].

لقد كان بيدس محقًّا حين اتهم خصومه بأنّهم اختاروا لشنّ هجومهم الثالث والمميت، الوقت الملائم والمثالي، وفي وصف هذه المرحلة بالذات يقول:

وبالفعل، فإن الضربات التي كانت تسدّدها الأزمة المستعصية في الداخل والخارج، كانت توجه بصورة خاصة إلى

"انترا" سواء عن عمد، أم عن غير عمد، فتسرب قسم كبير من خزائن المصرف إلى مناطق الفوائد المرتفعة، ويُقال ان أحد أمراء البترول سحب عشرين مليون ليرة في يوم واحد، مما أصاب بيدس ومعاونيه بالدهشة والحيرة والقلق، خصوصًا أن المنافسة على جذب الودائع بلغت أوجها صيف 1966، بين المصارف اليابانيّة، التي أجزلت العطاء في الفوائد المرتفعة، والمصارف الأوروبية والأميركية، ثم توالت السحوبات، وخصوصًا سحوبات أمراء البترول، ركيزة انترا الأساسيّة، لحساب المصارف الأجنبيّة. وهنا بدأ بيدس يشعر بالخطر، فجال في أوروبا، بحثًا عن المال لتفادي الأزمة، وذهب إلى نيويورك، واجتمع إلى مموّلين كبار من بينهم "لودفيغ". إلا أن مباحثاته واتصالاته المتواصلة، لم تؤدّ إلى نتيجة، خصوصًا أنه أيقن أن الأزمة المتفشية في العالم الحر، أصبحت على وشك أن تصيب سهامها لبنان، بعد أن أصبحت بيروت مركزًا ماليًا عالميًا[48].

إنّ الخطأ المميت الذي ارتكبه بيدس، هو أنه بينما كان يجول في أوروبا، يجمع الرساميل، ويقوم بالعمليّات الكبيرة، ومن بينها شراء قطعة أرض في الشانزيليزيه، وشراء مصنع للفولاذ، ليظهر مصرفه في وضع أقوى، أتى بيدس يطلب من البنك المركزي مساعدة مجموعها 32 مليون دولار. فجاء الرد سريعًا في عالم المال أن بيدس في "مأزق". وفي هذه الأثناء، وبينما الجهود تبذل للحؤول دون ارتطام سفينة انترا بصخور الأزمات العالميّة، استغلّ "عالم المال" هذا غلطة بيدس إلى أبعد الحدود، ورأى فيها فرصة العمر التي لا تُعوّض. ويُقال إنّه وزعت آلاف المنشورات، على مودعي انترا، تحثّهم على سحب أموالهم من انترا "المهزوز". ويُقال أيضًا انه استؤجر مائة شخص للاتصال بمشتركي الهاتف في لبنان للغرض المذكور[49].

ويخلص الرئيس حلو، من جهة ثانية، إلى إيضاح الموقف من بنك انترا بالقول:

وملخص الوضع في 14 تشرين الأول 1966 هو كالتالي:

1- بنك، رئيسه يوسف بيدس غائب، وهو الوحيد المطّلع على أوضاعه.

2- بنك له موازنة، يمتنع رئيس المجلس بالوكالة عن توقيعها، ويعلن هذا أمام مجلس الوزراء.

3- بنك يطلب من البنك المركزي مبلغًا لا يستطيع تحديده، ويتراوح بين 100 و400 مليون ليرة.

بنك معروف أن لديه 450 مليون ليرة من الودائع، أي 15% من مجمل الودائع الموجودة في المصارف الباقية في لبنان، وهي 84 مصرفًا، ويضطر إلى دفعها دون إبطاء، ولآخر فلس، بسبب فقدان الثقة به، لاسيما بعد توقفه عن الدفع.

وعندما قدم ممثلو "انترا"، طلبًا للحصول على تسليفات من البنك المركزي، دون أن يتقيّدوا برقم معيّن أو بأي التزام، هل كانوا يتصورون أن بإمكانهم أن يوفقوا إلى إقناعنا؟ ولو أن الدولة التزمت بإنقاذ مؤسّسة "انترا"، عن طريق دفع المال كما هو مطلوب وحسب، لبدا ذلك العمل مجازفة بقيمة الليرة اللبنانية، وتكون الدولة

قد تعرضت لخطر الغرق، دون أن تنقذ الغريق"[50].

يبدو أن بداية انهيار بنك انترا، جرّت معها بدء انهيار مصارف أخرى، وان فقدان عنصر الثقة باستمراريّة انترا، قد سحبت معها سحب الثقة من المؤسّسات المصرفيّة الباقية. يتابع الرئيس حلو القول: "وفي يوم السبت الواقع فيه 15 تشرين الأول 1966، تاريخ إعلان **إفلاس بنك انترا** وتمنّعه عن الدفع، ازدحم المودعون ازدحامًا شديدًا على أبواب جميع المصارف، طالبين سحب ودائعهم دون إبطاء. فكاد التدفق يقضي على العدد الأكبر من المصارف الموجودة في لبنان، آخذًا الصالح بجريرة الطالح. وهنا يجب التفريق بين فقدان السيولة، وبين العجز الحقيقي. وقد قرّرت الحكومة أن تفصل بين وضع بنك انترا، وبين باقي المصارف، وارتأت أن تؤمّن السيولة لكل المصارف، كي لا تنهار جميعها.

واتخذت الحكومة بتاريخ 16 تشرين الأول 1966، "قرارًا بتوفير السيولة لجميع المصارف، بشروط يطول شرحها. واستندت إلى رأي رئيس جمعيّة المصارف، بيار إدّه، لتوجيه قرار مجلس الوزراء نحو إقفال المصارف مدة ثلاثة أيام، ليتسنّى لها الحصول على ما يلزمها من سيولة".

"وفي اجتماع مجلس الوزراء مساء 19 تشرين الأول 1966، اتّخذنا قرارًا بإحالة مشروع قانون لمجلس النواب، يجيز للحكومة أن تنفق مبلغًا حدّه الأقصى 50 مليون ليرة في سبيل ضمان حقوق صغار المودعين في بنك انترا، وكان لهذا التدبير عدد من المبرّرات، منها إنصاف صغار المودعين في بنك انترا، ومنها أيضًا إيجاد نوع من التعادل في المعاملة بين مودعي انترا، وبين مودعي سائر المصارف"[51].

مبلغ الخمسين مليون ليرة، هذا، اعترض على صرفه سامي الصلح، رئيس الوزراء السابق والنائب في ذلك الحين: بعد أشهر قليلة، وقعت كارثة بنك انترا. ويقول الرئيس الصلح في هذا الصدد: عارضت بشدة مشروع الخمسين مليون ليرة، وقلت إنّه سيجرّ بعده خمسينات ملايين أخرى، وأكثر وفي الواقع قررت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الإدارة والعدل والموازنة، بأن يؤمّن البنك المركزي 35 مليون ليرة، لتقويم فروع بنك انترا في الخارج، وكقاض قديم، عارضت بشدة محاولة السلطتين التنفيذية والتشريعيّة استباق قرار السلطة القضائية في قضية "انترا"[52].

وفي 1966/10/18 ألقيت كلمة في مجلس النواب جاء فيها: "مرارًا وتكرارًا نبّهنا المسؤولين إلى وجوب مراقبة المصارف، فتبيّن لنا أن المراقبة كانت غير جدية، والشعب اليوم يطلب منّا ملاحقة المهملين والمقصّرين، والذين خالفوا القوانين واستغلّوا وانتفعوا ومصّوا دم هذا الشعب المسكين، ان الشعب يطالب بملاحقة الذين سبّبوا الكارثة".

وكنت إثر قضية بنك سوجكس، قد قابلت رئيس الجمهوريّة شارل حلو، وحذرته من تدهور البلاد إلى إفلاس مخيّم، قائلًا:

"كم تعتقد سوف نصمد؟" قلت: "أربع أو خمس سنوات وتصاب البلاد بإفلاس عام"، "فضحك حلو وهتف: تكون ولايتي قد

انتهت". في الحال تبدّل لوني، وآثرت الانسحاب متألّمًا(53).

أما موقف النائب يوسف سالم، فكان مختلفًا. وهذا طبيعي، لأنه كان من أعضاء مجلس الإدارة في بنك "انترا"، إذ طالب الرئيس حلو بالمبادرة إلى تسليف بنك انترا، واضعًا علامات تشكيك حول هذه المسألة: "بعد حوالي سنتين على مجيء شارل حلو الى الرئاسة، حدث أن توقف بنك انترا عن الدفع، وهو من أكبر المصارف حجمًا واتساعًا. وكان واجبًا على الدولة أن تمنع انهياره، فتوفر على لبنان واقتصاده كارثة عانى منها طويلًا. ولكن الدولة لم تفعل، بل أسهمت في الإنهيار، لتقطع للنافذين فيها، قطعًا دسمة من لحم البقرة التي وقعت وكثر سلاخوها، واهتزّت السوق المالية في لبنان، وفقدت سيولة المال في عدد كبير من المصارف"(54).

وإذا كان لا يمكن الركون إلى شهادة النائب يوسف سالم، لأن له مصلحة، فما يمكن القول بشهادة باسم الجسر، وقد كان من غلاة الشهابيّين ومؤيّديهم، والذي لم يمنعه ذلك من اتّهامهم بأنّهم كانوا وراء إفلاس بنك انترا، لو في وجه من الوجوه.

يعدد باسم الجسر خطأين وقعت فيهما الشهابية: الأول: "عدم تمكن شهاب ولا الضباط الشهابيون في الجيش من تنفيذ خطة تقوية الجيش اللبناني، بعد هزيمة العرب سنة 1967، والخطأ الثاني: تورط المكتب الثاني في حادثة طائرة الميراج وإيقاعهم بعملاء المخابرات السوفيات، أما الخطأ الثالث الذي ارتكبه المكتب الثاني، وبعض الشهابيين، أو تدخلوا في ارتكابه، فكان حادثة إفلاس بنك انترا المشهورة، التي أحدثت هزة اقتصاديّة في لبنان، وفي الأوساط الاقتصادية العربية، التي أقلقتها تلك الحادثة، وأخذت تعتبر السياسة الشهابية خطرًا على مصالحها الاقتصادية. صحيح أن بنك انترا كان قد اصبح في منتصف الستينات "امبراطورية مالية" واقتصادية كبيرة الحجم، بالنسبة لبلد صغير كلبنان، بعد امتلاكه لأسهم المرفأ والكازينو وطيران الشرق الأوسط، ومصالح اقتصادية ومالية أخرى، كذلك لاستجلابه الى حظيرته، عددًا من السياسيين اللبنانيين، الأمر الذي أثار تخوّف بعض الأوساط الاقتصادية والمالية اللبنانية، لاسيما المشاركة مع المصارف الفرنسيّة"(55).

يُضاف إلى ذلك أنّ أصحاب ومدراء "انترا" كانوا في معظمهم فلسطينيين، وان السياسة المصرفية التوسعية التي كان يمارسها بيدس، كانت لا تخلو من المجازفة. ولكن بدلًا من أن تعالج هذه الظاهرة بالحكمة والرويّة، وبعد النظر، تركتها الحكومة والقوى النافذة (والمكتب الثاني كان يعتبر أقوى القوى النافذة) تتفاقم وتتردى، إلى حدّ توقّف البنك عن الدفع، ووضع اليد عليه، وتكبيد البلاد مئات الملايين من الخسارة"(56).

أما الرئيس كميل شمعون، فقد وجد العلّة في تكاثر عدد المصارف:

تحدّث شمعون عن الحالة الاقتصادية فقال: "إنها وصلت الى هذه المرحلة من السوء، نتيجة تلك التشريعات. وقال إنّ

المصارف لم تفلس إلا لأننا سمحنا بوجود 105 مصارف في بيروت". واتهم بعض الإدارات بالمساهمة في إفلاس المصارف، وذلك بالسماح للمصارف بالتساهل أكثر من المفروض، حتى تبذر الأموال المكلفة بالحفاظ عليها. وأضاف: "إننا لم نصل الى هذه الحالة الشاذة في اقتصادنا، إلا لأنه كانت مثال حمايات غير شرعية، لبعض الذين كانوا يبتزون أموال المكلف اللبناني بكافة الطرق"(57).

أما رأي ريمون إدّه فهو مشابه: "أما القوانين التي وضعتها، من قانون الأبنية الفخمة، وقانون سرية المصارف، إلى قانون الحساب المشترك، فقد فسحت في المجال لتدفق الرساميل على المصارف اللبنانية... بينما عمد شهاب الى تسليط البعض على المصارف، حتى وصلت الى الافلاس. وكانت قضية "انترا" والأهلي، بداية سلسلة إفلاسات، نتج عنها تهريب الرساميل التي كانت وصلت الى لبنان، بفضل قانون سريّة المصارف"(58).

وندرك بطبيعة الحال، السبب الذي من أجله دافع حلو بقوة عن أية مسؤولية للدولة في إفلاس انترا، وذلك كي ينصف السلطة الرسميّة، ويبعد أي شبهة عنه وعن رئيس وزرائه عبدالله اليافي.

ويتابع الحلو في وصف الاجراءات المتخذة: بعد اقفال المصارف ثلاثة أيام، دعونا وسائل الاعلام الرسميّة والخاصة، إلى إظهار القطع النقدية مكدسة أمام أمناء صناديق المصارف. وتفاءلنا بما سيحدث يوم الخميس 20 تشرين الأول 1966، موعد استئناف المصارف أعمالها، فإذا الثقة بالدولة والمصارف تقاس بالأرقام، وهو ما نشرته احدى الصحف في صفحتها الأولى تحت عنوان: ميزانية الثقة بالدولة 99,4 بالمئة، إن 1/2 بالمئة فقط من مجموع الودائع، سحب من المصارف، والحقيقة أن ما يقارب 100 مليون ليرة خرجت من المصارف، وعاد إليها في النهار ذاته 85 مليون ليرة. والجدير ذكره، هو أن جمعية المصارف، وعلى رأسها الأستاذ بيار إدّه، كانت لها اليد الطولى في معاونتنا على خلق هذا الجو من الثقة(59).

أما وزير العدل، سليمان فرنجية، إبان تلك الأزمة، فقد وجه كتابًا إلى الرئيس شارل حلو، قال فيه: "لا أريد أن تمرّ هذه المناسبة دون الإشارة إلى موقف القضاء تجاه قضية المصارف، ويهمني أن أعلمكم أن السياسة تدخلت، وتتدخل باستمرار في سير القضاء حتى جمدته، فمنذ أربع سنوات، انتهى التحقيق في قضية إفلاس أول مصرف، ولم يعين حتى الآن المرجع الصالح للنظر في القضية"(60).

ويتابع فرنجية القول: وهذا "يذكرني بالمصرفي المعروف، الذي رحل من البلاد حاملًا في أغلب مستنداته ووثائقه، عندما أحسّ بخطر الإفلاس. وما بقي من مستندات تبرز فضائحه، اختفت في ليلة ظلماء.

أما المصرفي الآخر، الذي يقف الآن أمام القضاء، فقد كان أقلّ ذكاءً من زميله الأول، تترك المستندات في مكانها لتقع بين أيدي العدالة، وهذه المستندات، بفضائحها،

تدين العديد من السياسيين، بعضهم كان يتهم الناس "بأكل الجبنة"[61].

هل كان فرنجية يقصد بالمصرفي الأول: يوسف بيدس؟ وهل كان يقصد "من كان يتهم السياسيين بأكل الجبنة" الشهابيين؟ وحتى شهاب نفسه، ربّما؟

خلاصة القول في مسألة انترا، إن هذه المأساة قادت السلطات الرسمية، إلى صوغ قوانين منها القانون رقم 66/61 المسمى بقانون ضمان الودائع، يجيز للحكومة أن تدفع مبلغًا أقصاه 50 مليون ليرة لبنانية، لحساب الدولة، مخصص لأصحاب الودائع والادخار، الذين لا تتجاوز حساباتهم الدائنة بتاريخ 15 تشرين الأول 1966، مبلغ الـ15 ألف ليرة لبنانية[62]. وفيما بعد صدر قانون رقم 28/67 الذي انشأ المؤسسة الوطنية لضمان الودائع التي تسدد في حال توقف المصرف عن الدفع، لأصحاب الودائع مبلغًا بقيمة 5 ملايين ليرة لبنانية وذلك لاعادة الثقة بالقطاع المصرفي.

وفي 16 كانون الثاني 1967 صدر القانون 67/2، يخضع المصارف التي تتوقف عن الدفع لأحكام خاصة، تحول دون مخاطر قرارات الإفلاس القضائيّة، وتفاعلاتها وملابساتها. ويوجد هذا القانون، لأول مرة في لبنان، تمييزًا كليًا بين مصير القائمين على المصرف العاجز، وبين المصرف نفسه. فالقانون ينحي فورًا المسؤولين عن مناصبهم، ويبعدهم عن مركز المسؤولية، إلا أن المصرف كمؤسّسة، يتابع نشاطه بإدارة جديدة، تمثل مصلحة المصرف ومصلحة الدائنين والمدينين في آن معًا[63]. إن هذا التشريع، في رأي شارل حلو، يعتبر رائدًا في عالم القانون وعالم المصارف[64].

من جهة أخرى، صدر في 21 نيسان 1967 قانون يحمل الرقم 67/22، يرمي إلى تشجيع مصارف للأعمال والتسليف المتوسط، والطويل الأجل. وكان الهدف من هذا القانون إنشاء مؤسّسات تكون غايتها محصورة في التسليف والإقراض والتوظيف المتوسط والطويل الأجل، والمساهمة في المشاريع والمؤسّسات، التي لم تكن من صلاحية المصارف العادية، التي كانت تتعاطاها، خلافًا للأعراف المصرفية، ولسدّ ثغرات في جهازنا المصرفي[65].

وكان الخطأ الذي وقع فيه مصرف انترا، أنه في الوقت الذي كان فيه بمثابة مصرف تجاري، الكثير من ودائعه، هي تحت الطلب أو لآجال قصيرة أخذ يتصرف كمصرف أعمال، فيدخل في مشاريع تحتاج إلى ودائع طويلة المدى، فلما انهال عليه المودعون، في طلب أموالهم، وقع في المأزق[66]. ويتابع الرئيس شارل حلو، موضحًا بعض النقاط الاقتصاديّة الدقيقة، سرد قصة إفلاس انترا، هو المحامي الخبير بمختلف الشؤون:

"بعد إعلان إفلاس انترا في 15 تشرين الأول 1966، تقدمت ادارة انترا من محكمة التجارة في 17 تشرين الأول 1966، طالبة الصلح الواقي، فعينت المحكمة فورًا لجنتين من الخبراء، إحداهما لدرس حسابات انترا، والثانية لتقويم موجوداته وبصورة خاصة تخمين العقارات التي يملكها. فتقدمت

اللجنتان من المحكمة تقولان: ان بنك انترا ليس فقط في حالة أزمة سيولة، بل انه في حالة عجز حقيقي"[67].

استدعت محكمة التجارة أمامها رئيس مجلس الإدارة بالوكالة والأعضاء في 14 كانون الأول 1966، وسألت نجيب صالحة وزملاءه عمّا لديهم من استعدادات لطلب الصلح الواقي، فكانت الأجوبة كما يلي:

- إن خطة مجلس إدارة بنك انترا، هي خطة الاستمرار في العمل.
- من الصعب تحديد المبلغ المطلوب للاستمرار حاليًا، وان البنك يحاول زيادة رأسماله 60 مليون ليرة.
- لا يضمن أعضاء مجلس الإدارة على مسؤوليتهم الشخصية صحة الميزانية، بل يصدقون عليها فقط.

إن موقف رئيس مجلس إدارة انترا والأعضاء، بالإضافة إلى تقارير الخبراء، حملت المحكمة البدائية على رفض الصلح الواقي، واشهار افلاس انترا فورًا، وذلك بتاريخ 4 كانون الثاني 1967. وتمكن ممثلو انترا من استئناف حكم الافلاس، بعد صدور قانون من المجلس النيابي في 16 كانون الثاني 1967، يحول دون إفلاس أي بنك، توقف عن الدفع بعد 15 تشرين الأول 1966. فقضت محكمة الاستئناف في 20 كانون الثاني 1964 بفسخه، واستفادة أصحاب بنك انترا من أحكام القانون الجديد[68].

وقد أشارت تقارير الخبراء إلى أزمتين متكاملتين أصابتا بنك انترا: الأولى أزمة السيولة، ومردّها إلى أن البنك يقوم بتوظيفات شتّى لآجال طويلة، وهي بعيدة من التوظيفات في المصارف التجارية، عدا كونها مغامرة في أكثر الأحيان، في حين أن الودائع كانت مودعة لآجال قصيرة أو متوسطة، إذ ثبت أن بيدس كان وظف لآجال طويلة مبالغ مهمة جدًا، لم يكن لديه ما يساوي نصفها من ودائع. والأزمة الثانية كانت في رأي الخبراء أزمة عجز حقيقي، أي نقصًا في الموجودات، بالنسبة للالتزامات المترتبة على المصرف.

وحدد الخبراء اللبنانيون الذين عينتهم محكمة التجارة في 17 تشرين الأول 1966 العجز بما يفوق 40 مليون ليرة، بالإضافة إلى فقدان رأس المال البالغ 60 مليون ليرة.

أما شركة كوبرا العالميّة للمحاسبة، التي كلفتها وزارة المالية في 1966/12/23 إجراء الكشف، وتقويم موجودات انترا وموجباته، فقد قدرت العجز بين 50 – 150 مليون ليرة، وذلك بحسب ما يكون المصرف قادرًا على الاستمرار أم لا[69].

لقد كان القائمون على بنك انترا يتبجحون أنه بفضل ما حققه البنك من نجاح ساحق، تمكنت بيروت من انتزاع اعتراف العالم بها كمركز مالي من الطراز الأول، وبالنتيجة فإن بنك انترا قد أنهض حسد البرجوازية المالية والسياسية القديمة، الذين رأوا في نمو قوته إنذارًا بالخطر.

وفي تشرين 1966 فإن مؤامرة جمعت كل المؤسّسات التقليديّة اللبنانيّة أدّت الى انهيار انترا.

ونذكر بعض العوامل التي أدت الى هذا الإفلاس: إن دراسة منظمة لعمليّة سحب

الأرصدة للقضاء على البنك دفعت إدارة بنك انترا لطلب المساعدة من البنك المركزي اللبناني الذي رفض أن يقوم بعمليّة الإنقاذ على الرغم من أنه كان معلومًا لديه بأن ممتلكات البنك تفوق بكثير قيمة ديونه.

إن الفاجعة التي لحقت بسمعة لبنان كمركز مالي في طور التكوين في العالم والتي سببها سقوط بنك انترا، كانت كبيرة جدًا كما كانت الفاجعة التي لحقت بالاقتصاد الوطني، لقد تمّ تدمير خطوة النهوض الأولى.

في الأوساط الفلسطينيّة، فإنّ تدمير مؤسّسة انترا، أثار شعورًا بالمرارة، وهؤلاء الفلسطينيّون الذين وحدوا بينهم وبين الذات اللبنانية أخذوا بمراجعة حساباتهم حول ولائهم المتين[70].

إن عدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى سحب مبالغ مالية ضخمة من بيروت إلى جانب الأزمة المالية العالمية أديا إلى رفع معدل الفائدة في العالم، فكان في نتيجتها هروب رأس المال إلى المصارف الغربية مما أدى إلى كشف الأسس الضعيفة التي أنشئ عليها العديد من المصارف اللبنانية.

لقد تبين أن حوالي 30% من المصارف كان عندها إيداعات تحت عشرة ملايين ليرة لبنانية، وان معظم هذه الإيداعات كانت موضوعة لأجل قصير.

إن أزمة بنك انترا أدت الى تدخل الدولة في اللحظة الأخيرة؛ ففي عام 1966 زادت الدولة من استحداث قوانين تنظم القطاع المصرفي. كما وضعت قيودًا على إعطاء رخص لبنوك جديدة وان الحل القسري في اندماج بعض المصارف في الفترة التي تلت أزمة انترا ومع قيام الحرب الأهلية عام 1975- 1976 خفض عدد المصارف إلى 72 مصرفًا. وعلى الرغم من ذلك عادت الثقة إلى القطاع المصرفي وارتفعت الودائع في البنوك الصناعية[71].

ومن المصاعب التي واجهت قيام بنك انترا ما يذكره يوسف سلامة:

"كان بنك انترا يحمل في طيّاته بذور التنافس والصدام مع الأنظمة القائمة في المجتمع اللبناني، الرافض أبدًا استيعاب المقدرة الفلسطينية المميزة، وكان يحمل أيضًا بذور تنافس مستتر مع المصارف العالمية الضخمة، التي كانت تخطط مع حكوماتها لتخطي سوق بيروت ومؤسّساتها المصرفية، ولاستنباط وتعبيد طرق لامتصاص الفائض من الأموال المتزايدة والمتراكمة في حسابات الدول العربية المنتجة والمصدّرة للنفط"[72].

ويضيف سلامة أنّ إفلاس انترا هو كالتالي: إن قضية بنك انترا أقرب في مضمونها إلى المهزلة، منها إلى المأساة، وذلك لأنّ المودعين في مجملهم صغارًا وكبارًا، استعادوا مع الوقت ودائعهم وأموالهم بكامل قيمتها. كما أنّ القيّمين على موجودات البنك، بعد فقدانه السيولة، عاشوا في معظمهم من الفائض الذي خلفه لهم يوسف بيدس، وأكلوا وشبعوا من نتاج أموال مساهمي البنك وأصحابه الحقيقيين[73].

أما روجيه تمرز فيردّ العقبات التي نشأت في وجه بيدس ومصرفه انترا، إلى أصوله الفلسطينيّة:

""كان بيدس بالنسبة إليّ نوعًا من النموذج هو رجل مهم وعقله متطوّر، وأعتقد بأن ما حصل كان بفعل ضغط سياسي، بيدس فلسطيني مهم واقتصادي مهم، ولك أن تتصوّر المخاوف التي قد تكون راودت بعضهم من تزايد حجمه من جهة، وصعود منظمة التحرير الفلسطينيّة، وما يعفيه من حركة سياسيّة ربما هناك من خاف من لقاء الثقل الفلسطيني والسياسي"[74].

وبسبب سحب الأموال الذي سبّب المأزق لبنك انترا، يوضح الدكتور حنا عصفور الأمر بقوله: "قام بعض ذوي النوايا السيّئة بالمقابلات مع أصحاب الودائع والعملاء من التجّار، وانتهت بإنذارات هاتفية "المخبر مجهول" حرضوا فيها كل صاحب علاقة بانترا على سحب أمواله، لأنّ حالة البنك مزعزعة جدًا، وكان لهذه الدعايـة الأثـر الفعّال، مما حمل حتى بعض المصارف الوطنية والأجنبية، التي كان لها ودائع في انترا، إلى سحب تلك الودائع"[75].

أما المؤلّف يوسف سلامة، شقيق زوجة بيدس، فيقول في موضوع سقوط انترا: "أما أسباب سقوط البنك فلا تزال معلومة، مجهولة التفاصيل، فمنها ما يتعلّق باللبنانيين وبالسياسة الداخليّة، كتمنع صائب سلام وبالتالي عبدالله اليافي عن مدّ يدهما للمساعدة (قال لي بيدس إن صائب سلام طلب منه قرضًا كبيرًا لتطوير منطقة الدوحة العقارية، ولكن يوسف لم يلبّ طلبه)، ومنها ما يتعلق بالمنافسات الضارية بين المصارف العالميّة على الفائض من أموال البترول، ومنها ما يتعلّق بالمخططات الإسرائيليّة لتفتيت لبنان"[76].

يتابع سلامة التعليق في الموضوع نفسه، لكن "توقف البنك عن الدفع قبل سنتين من توقف قلب يوسف عن الخفقان، مات في مدينة لوسيرن السويسرية، وهو في السادسة والخمسين من عمره، مات وهو يحلم بالأمبراطوريّة الماليّة التي حققها، وبالطرق التي شقها وعبّدها أمام المئات من اللبنانيين في العالم الرافعين علم بلادهم عاليًا في عالم المال والأعمال، مات يوسف تاركًا وراءه حجافل من المرتزقة والجزارين الذين يسوحون ويمرحون ويعيثون في أرض لبنان فسادًا. السرطان اللبناني الذي قتل بنك انترا، وقتل بيدس، هو نفسه الذي باشر بقتل لبنان بعد ذلك بتسع سنوات"[77].

وللمؤلّف رشيد شهاب الدين نظرية متكاملة حول أسباب سقوط بنك انترا، وقد ألّف لهذه الغاية كتابًا كاملًا يعرض فيه نظريته، وملخصها أن بيدس كان يخطط لشراء كميات كبيرة من الذهب من السوق العالميّة، وبيعها إلى أصحاب الطلب، لكن اليد الخفيّة التي تعني الصهيونيّة العالميّة، كانت تقف له بالمرصاد، وتمنعه من تحقيق هدفه، حتى أن بيدس كان يحلم بإنشاء مصفاة للذهب في لبنان، تسمح له بشراء الذهب الخام من المناجم وتصنيعه في لبنان وإعادة بيعه، لتحقيق مزيد من الأرباح، ويستشهد شهاب الدين ببروتوكولات الحركة الصهيونية التي من أهدافها إحتكار مطلق للصناعة والتجارة، واحتكار الذهب، لأنه جهاز القوة في العالم،

واحتكار المال، والتسلط على البنوك ورجال البنوك (من البروتوكولات الثامن) [78].

ويسر بيدس في أذن صديقه يوسف سلامة بسرّ لا يوضحه بالكامل، فيقول: "أطلعني يوسف بيدس على سر قبل أكثر من شهرين على انهيار البنك، قال لي إنه يحضر لصفقة مالية سياسية ضخمة، تبرز في نتائجها وابعادها كل ما عمله في ماضيه المعروف. قال إنّ مستقبل الحكم والسياسة في لبنان سيدور في فلك البنك، كما يدور الاقتصاد اللبناني في فلكه"[79].

هل كان بيدس يومئ في سرّه ذاك إلى مسألة الذهب. يبدو أن هذا مرجح، وأن لا احتمال سواه، ويسترسل رشيد شهاب الدين في عرض نظريته، فيعلن أن بيدس كان مصمّمًا على افتتاح بنك في كندا، يكون جاهزًا لاستقبال الشعارات المسبقة لاعتمادات الذهب، إلا أن "اليد الخفيّة" لاحقته ومنعته من ذلك، ثم طاردته إلى عقر داره في لبنان، وعملت على تحطيم قلعته الماليّة في بيروت، كي لا يعود مطلقًا إلى التفكير في منافستهم[80].

يوضح شهاب الدين ذلك حرفيًا:

"كان بيدس على ثقة تامة بأن بنك انترا، بقوته المادية والمعنوية، كان سيحقق ذلك الحلم الذي كان يتراءى له في النوم وفي اليقظة، على حد سواء، حلم إنشاء مصفاة الذهب، تصبح موردًا عظيمًا، يفوق موارد عشرات البنوك، ويتأكد لكل ذي نظر، أن توقف بنك انترا عن الدفع، لم يكن أمرًا عاديًا، بل كان أمرًا طارئًا، أوعزت به "اليد الخفيّة" إلى عملائها الموجودين في كل مكان، لتوجيه الضربة القاضية الى بنك انترا ومملكته المنتشرة في العالم، بعد أن بدأت تشكل خطرًا فعليًّا على مخططات "اليد الخفية" واحتكاراتها التجارية فتحرك العملاء كبار المراكز، صغار النفوس، لتنفيذ الأمر، ولم يدركوا خطورة أبعاده على الاقتصاد اللبناني، وبقيت "اليد الخفية" تحيط بالستار الذهبي الصهيوني، إحاطة السوار بالمعصم"[81].

في الختام، لقد سرى القول بأنّ التدخّلات في لبنان على نوعين: تدخّل الدول الكبرى، وتدخّل الدول الإقليميّة، وهي تشتدّ وتقوى، أو تضعف وتتقلّص بحسب الظروف والزمن، والمراحل التاريخيّة.

وتقع المسؤوليّة الكبرى على عاتق اللبنانيّين الذين يرضون مثل تلك التدخّلات، أو يشجّعون على وجودها. وقد يكون التدخّل عن طريق المال على سبيل المثال، كما حدث بالمصارف اللبنانيّة، وإفلاس بنك انترا.

***

الهوامش:

* **دكتور في الجامعة اللبنانية – الفرع الرابع**

(1) **الموسوعة الفلسطينيّة**، المجلد الخامس، ص 580.

(2) الجسر، باسم: **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، شركة الطباعة للتوزيع والنشر، 1988، ص 111-112.

(3) VOCKE, Harlad, *The Lebanese War* – Churst company London, 1978, p. 35.

(4) SALIBI, Kamal, *Cross raods to civil war Lebanon 1958-1976*, New York, Caravan, 1976, p. 28.

(5) Ibid., p. 30.

(6) **مجلة الشعلة**، 25 حزيران 1993، العدد 41، ص 80.

(7) قبيسي ذو الفقار: **يوسف بيدس، فلسطيني حلم بمجد لبنان**، بيروت، 1978، ص 16-18.

(8) **مجلة الشعلة**، م.ن.، ص 80.

(9) قبيسي، **يوسف بيدس...**، ص 20-25.

(10) سلامة، يوسف: حدثني ي. س. (يوسف سلامة)، دار نلسن، بيروت، 1980، ص 67.

(11) الخطيب، فريد: **مجلة المصارف**، العدد 58، 31 تشرين الأول 1966.

(12) م.ن..

(13) القبيسي ذو الفقار، م.س.، ص 26.

(14) سلامة، يوسف: م.س.، ص 67.

(15) **مجلة الشعلة**، ص 80.

(16) قبيسي، م.س.، ص 26.

(17) Picard, Elizabeth: *Liban Etat de discorde*, Flammarion, p. 131.

(18) Salibi, Kamal: *Crossroads to civil war*, Lebanon, 1958-1976, New York, 1976, p. 28.

(19) قبيسي، م.س.، ص 34.

(20) م.ن.، ، ص 38.

(21) المرجع السابق المذكور، ص 38.

(22) سلامة يوسف، ص 71.

(23) قبيسي، ص 50.

(24) م.س.، ص 50.

(25) م.س.، ص 36.

(26) م.س.، ص 36.

(27) الديري، الياس: **من يصنع الرئيس؟** المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1982، ص 487.

(28) م.س.، ص 465.

(29) قبيسي ذو الفقار، **يوسف بيدس**، ص 51.

(30) الديري، الياس: **من يصنع الرئيس؟**، ص 466.

(31) قبيسي ذو الفقار، **يوسف بيدس**، ص 31.

(32) من رسالة يوسف بيدس إلى اللبنانيين في آب 1968. وردت في كتاب **يوسف بيدس**، ص 31.

(33) قبيسي ذو الفقار، **يوسف بيدس**، 1978، ص 32.

(34) سلامة يوسف، ص 87.

(35) قبيسي ذو الفقار، **يوسف بيدس**، ص 101.

(36) سلامة يوسف، ص 69.

(37) قبيسي ذو الفقار، **يوسف بيدس**، ص 41.

(38) حلو، شارل: **حياة في مذكرات**، دار النهار، بيروت، 1995، ص 229.

(39) المرجع المذكور، ص 232.

(40) حلو، شارل: **حياة في ذكريات**، ص 232.

(41) المرجع السابق، ص 233.

(42) **مجلة المصارف**، رقم 1539، كانون الثاني 1966.

(43) **مجلة المصارف**، رقم 39، تاريخ 15 كانون الثاني 1966.

(44) قبيسي ذور الفقار، **يوسف بيدس**، ص 46.

(45) حلو، شارل: **حياة في ذكريات**، ص 235.

(46) حلو، شارل: **حياة في ذكريات**، ص 235.

(47) المرجع السابق، ص 236.

(48) قبيسي ذو الفقار: **يوسف بيدس**، ص 52.

(49) المصدر نفسه، ص 53.

(50) حلو، شارل: **حياة في ذكريات**، ص 237.

(51) المرجع السابق، ص 238.

(52) الصلح، سامي: **أحتكم إلى التاريخ**، دار النهار للنشر، بيروت، 1870، ص 202.

(53) المرجع السابق، ص 303,

(54) سالم، يوسف: **خمسون سنة مع الناس**، دار النهار للنشر، بيروت، 1975، ص 425.

(55) الجسر، باسم: **فؤاد شهاب، ذلك المجهول**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1988، ص 108.

(56) المصدر السابق، ص 109.

(57) الديري، الياس: **من يصنع الرئيس؟** ص 265.

(58) المصدر السابق، ص 329.

(59) حلو، شارل: **حياة في ذكريات**، ص 240.

(60) الديري، الياس: **من يصنع الرئيس؟** ص 151.

(61) المصدر السابق، ص 151.

(62) حل، شال: المرجع المذكور، ص 24.

(63) المرجع السابق، ص 242.

(64) المرجع السابق، ص 242.

(65) المرجع السابق، ص 243.

(66) قبيسي ذو الفقار: **يوسف بيدس**، ص 75.

(67) حلو، شارل: المرجع المذكور، ص 244.

(68) المرجع السابق، ص 245.

(69) حلو، شال: المصدر المذكور، ص 246.

(70) Salibi, Kamal : *op. cit.*, p. 30.

(71) TOKSOZ, Mina, *The Lebanon conflict*, the economist publications, London, 1968, p. 43.

(72) سلامة سوسف: **حدثني ي. س. قال**، ص 71.

(73) المرجع السابق، ص 82.

(74) من مقابلة مع روجيه تمرز، **مجلة الوسط**، العدد 284، تاريخ 1997/7/7.

(75) عصفور، حنا: **بنك انترا قضية وعبر**، بيروت، 1969، ص 39.

(76) سلامة، يوسف: **حدّني ي. س. قال**، ص 98.

(77) المصدر السابق، ص 98.

(78) شهاب الدين، رشيد: **ضياع العرب بين النفط والذهب**، وكالة الإنماء الوطنيّة، مكتب الأبحاث والدراسات، 1980، ص 208.

(79) سلامة، يوسف: المرجع المذكور، ص 71.

(80) شهاب الدين، رشيد: **ضياع العرب بين النفط والذهب**، المرجع المذكور، ص 217.

(81) المرجع السابق، ص 228 – 229 – 230.

***